فاعلية الاستراتيجية الامنية للأمن الوطني العراقي في معالجة الازمات السياسية: دراسة مقارنة في نماذج مقارنة

The Effectiveness of Security Strategies in Addressing Political Crises: A Comparative Study in Community and National Security

الباحثة صفا طارق خزعل العجيلي
قسم الجغرافية–كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة تكريت
St2300010ped@st.tu.edu.iq
م.م محمود جميل خلف الشعباني
قسم المكتبة المركزية
رئاسة الجامعة – جامعة الانبار
mohmood.jameel@uoanbar.edu.iq
م.م فؤاد جميل خلف الشعباني
كلية العلوم السياسية –جامعة الانبار
fouad.j.khalaf@uoanbar.edu.iq

Researcher Safa Tariq Khazal Al-Ajili
Department of Geography, College of Education for Humanities, Tikrit University
St2300010ped@st.tu.edu.iq
M.M. Mahmoud Jamil Khalaf Al-Shabani
Central Library Department, Presidency of the University, Anbar University
mohmood.jameel@uoanbar.edu.iq
M.M. Fouad Jamil Khalaf Al-Shabani
College of Political Sciences, Anbar University
fouad.j.khalaf@uoanbar.edu.iq

١٤٤٧هـ
٢٠٢٥م

الملخص: تواجه الدول في العصر الحديث تحديات متزايدة نتيجة تصاعد الأزمات السياسية، والتي غالبًا ما تكون مصحوبة بتهديدات مباشرة لأمنها الوطني والمجتمعي. وفي هذا السياق، تتبنى الحكومات استراتيجيات أمنية متعددة لمحاولة احتواء هذه الأزمات والتقليل من آثارها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية هذه الاستراتيجيات من خلال مقارنة نماذج مختارة لبلدان مرت بأزمات سياسية، بهدف تقييم مدى نجاح تلك السياسات في حفظ الأمن والاستقرار، وحماية النسيج المجتمعي.

تُعتمد الدراسة على المنهج المقارن، بالاستفادة من بيانات وتقارير رسمية وأكاديمية، لتسليط الضوء على أوجه القوة والقصور في الاستراتيجيات الأمنية المتبعة. وتركّز الدراسة على بُعدين متكاملين: البعد الوطني المتعلق بأمن الدولة ومؤسساتها، والبعد المجتمعي المرتبط بثقة المواطنين والتماسك الاجتماعي.

أظهرت النتائج أن فاعلية الاستراتيجيات الأمنية لا تعتمد فقط على قوة التدخل الأمني، بل على مرونة السياسات، واندماج المجتمع في إدارة الأزمات، واحترام الحقوق الأساسية. وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات أمنية شاملة ومتوازنة تراعي البعد الإنساني والسياسي إلى جانب الأمني، لضمان الاستقرار المستدام في مواجهة الأزمات.

الكلمات المفتاحية:(الأمن الوطني؛الأمن المجتمعي؛ الأزمات السياسية؛ الاستراتيجيات؛ الأمنية).

Abstract :Modern states are increasingly challenged by political crises that often pose direct threats to both national and community security. In response, governments adopt various security strategies aimed at managing these crises and mitigating their impacts. This study seeks to analyze the effectiveness of such strategies through a comparative analysis of selected countries that have experienced political turmoil. The goal is to evaluate the extent to which these strategies have succeeded in maintaining stability and protecting the social fabric

The study employs a comparative methodology, drawing on official reports and academic literature to highlight the strengths and weaknesses of different security approaches. It focuses on two interrelated dimensions: national security, which concerns the state's institutions and sovereignty, and community security, which relates to public trust and social cohesion

Findings reveal that the effectiveness of security strategies is not solely dependent on force or enforcement, but rather on policy flexibility, societal engagement, and the protection of fundamental rights. The study recommends adopting comprehensive and balanced security frameworks that integrate political, social, and human rights considerations to ensure sustainable stability in times of crisis .

Keywords: (National security*;* community security *;* political crises*;* security*;* strategies) .

مقدمـة:-

تواجه العديد من الدول في العصـر الحديث تحديات متزايدة تتمثل في الأزمات السـياسـية التي تتداخل مع مختلف مناحي الحياة، وتنعكس بشكل مباشر على استقرار المجتمعات وأمنها. وفي ظل هذه التحديات، أصـبحت الاسـتراتيجيات الأمنية—سـواء على المسـتوى الوطني أو المجتمعي—أداة محورية في الحفاظ على النظام العام ودرء تداعيات تلك الأزمات. ومع تباين الأطر الأمنية المتبعة بين الدول، تبرز الحاجة إلى تحليل فعالية تلك الاسـتراتيجيات في تحقيق الأمن الشامل، وتحديد نقاط القوة والضعف في منهجيات التعامل مع الأزمات السياسية. وانطلاقًا من أهمية الأمن بوصـفه شـرطًا أسـاسـياً للتنمية والاسـتقرار، تأتي هذه الدراسـة لتُسـهم في تقييم ومقارنة النماذج الأمنية المطبقة في بيئات سياسية مضطربة، مع التركيز على مدى فعاليتها في الحفاظ على التماسك المجتمعي وسلامة الدولة.

مشـكلـة الـدراسـة: تتمثـل مشـكلـة الـدراسـة في التسـاؤل الرئيس الآتي: "ما مدى فاعلية الاسـتراتيجيات الأمنية المعتمدة في الدول أثناء الأزمات السـياسـية في تحقيق الأمن المجتمعي والوطني؟ وينبثق عن هذا السـؤال الرئيسـي عدة تسـاؤلات فرعية، منها:

1- ما هي أبرز الاسـتراتيجيات الأمنية التي تعتمدها الدول في مواجهة الأزمات السـياسـية؟

2-كيف تختلف هـذه الاسـتراتيجيـات من حيـث الهيكلـة والتنفيـذ بين المجتمعـات؟

3-ما مدى تأثير تلك الاسـتراتيجيات على تعزيز الأمن المجتمعي وتقليل الفجوة بين المواطن والدولة؟

4-هل تسـهم هذه الاسـتراتيجيات في تقليل حدة الأزمات أم تؤدي إلى تفاقمها في بعض الحالات؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن: تتفاوت فعالية الاستراتيجيات الأمنية في مواجهة الأزمات السياسية تبعًا لمدى شموليتها وتكاملها بين المستوى الوطني والمجتمعي، ومدى قدرتها على الاستجابة السريعة للأحداث واحترام الحقوق المدنية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1-تحليل أبرز الاستراتيجيات الأمنية التي تعتمدها الدول في أوقات الأزمات السياسية.

2-تقييم مدى فاعلية هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأمن المجتمعي والوطني.

3-المقارنة بين النماذج الأمنية في بيئات سياسية مختلفة لتحديد عوامل النجاح أو الفشل.

4-تقديم توصيات لتحسين السياسات الأمنية بما يعزز من قدرة الدول على إدارة الأزمات دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي أو الحقوق الفردية.

5-إلقاء الضوء على دور المجتمعات المحلية في دعم أو تقويض الاستراتيجيات الأمنية الرسمية.

اولاً :- الإطار المفاهيمي (تعريف الأمن الوطني والأمن المجتمعي، مفهوم الأزمات السياسية وأنواعها، العلاقة بين الأزمات السياسية والاستراتيجيات الأمنية.)

١) مفهوم الامن: انه حالة من الطمأنينة والاستقرار، والامن: ضد الخوف ، والامانة : ضد الخيانة يقال آمنته ، فهو ضد اخفته ، فالأمن ينفي الخوف والفزع عن الانسان، فرداً أو جماعة او وطني ، اي ان يكون المجتمع المسلم ، كالبنبان المرصوص ، يشد بعضه بعضاً ، و حاجة اساسية للإنسان والمجتمع والدولة، والامن هو عملية مستمرة ومتكاملة تتطلب جهوداَ مشتركة من الافراد والمؤسسات الحكومية لتحقيق الاستقرار والازدهار(محمد علي إسماعيل البطة، ص٧٤٨).

أ) مفهوم الامن المجتمعي:

يفهم الأمن المجتمعي بحفظ ودعم الاســتقرار الثقافي ، كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع ، ويعد القطاع المجتمعي احد الميادين الاساسية للأمن بمفهومه الموسع ، من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي(إيدابير أحمد ،٢٠١٢،ص٧٥) ، ويرتبط بحالات الاضــطراب والقلق الذي يتجاوز حدود الفرد ، فهو يمثل حالة تمزق وانهيار في نظام العيش من ناحية ، وان مفهوم الامن الاجتماعي يكاد ، وبعد إهمال طويل ، يحظى بنفس الدرجة من الاهتمام التي حظيت بها مفاهيم ذات صلة به ، كالأمن القومي ، والامن الغذائي ، والامن العسكري والسياسي ، وحقيقة الامر ان مفهوم الامن الاجتماعي يمتاز بشــموليته ، وتعدد أوجهه ، وتداخل متغيراته ، إلى حد يمكن معه القول ، إن اي وجه من وجوه الامن في مجتمع معين ، لا ينفعك ولا ينفصل في نهاية الأمر عن أمن المجتمع بمعناه العام المركب . وان هذا المفهوم ايضاً يمكن استخدامه من زاوية تنموية اقتصــادية ، فيعد الامن الاجتماعي احد ثمارها، إذ تنمو مدخلات الافراد وتتحســن اوضــاعهم المعاشــية ، كما ان من الممكن تناول المفهوم من زاوية البحث في حالات الجريمة والســلوك الانحرافي وفي حالات الصراع الطبقي والعنصري والديني (عدنان ياسين ،٢٠٠٩، ص١٨٥) .

ب) مفهوم الامن الوطني:-

يشير مصطلح الامن الوطني إلى مجموعة واسعة من المفاهيم والانشطة التي تهدف إلى حماية الدولة والمجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية ، وهو الركيزة الرئيســة التي تعمل على تأمينها اغلب الدول؛ من خلالها ضمان أمنها بشكل مستمر، ويرتكز الأمن الوطني على مقومات منها(الجغرافية و البشرية و الاقتصادية و الامنية والعسكرية و السياسية والدبلوماسية) ويتحدد من خلالها الاستراتيجية التي سوف تتبناها الدولة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجهه، وتشكل

هذه المقومات الركائز الأساسية في تحديد الخيارات التي ينطلق منها صانع القرار باتجاه البيئة الداخلية والخارجية. وتعتمد هذه المقومات على عناصر القوة وكيفية توظيفها إذ تكون قادرة على تحقيق الأهداف والمتطلبات التي تبتغيها، ولأجل التعامل مع هذه المقومات فأن الدراسة قد تعاملت مع المقومات التي من دعم أو تعزيز الأمن الوطني ، وكذلك التحديات التي تواجه الأمن الوطني للدولة منها (الداخلية كالانقسامات المجتمعية والهويات الفرعية و الازمات الاقتصادية والفساد ، وضعف مؤسسات الدولة و الحوكمة) ، (الخارجية كالتدخلات الاقليمية والدولية و التهديدات الارهابية عبر الحدود و الازمات الاقليمية وانعكاساتها) ؛ لكي يمكن رؤية حركة الواقع الجغرافي والتفاعل مع المتغيرات والمقومات التي تواجه الدولة داخلياً وخارجياً، لشحن همم الدولة في التخلص من الهشاشة؛ واصابة المكامن الاستراتيجية المبتغاة في القوة والفاعلية بأمن الدولة (ريا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري ،٢٠١٠،ص٦٢٠).

٢) مفهوم الازمات السياسية وانواعها :-

الازمات السياسية : الازمة : عبارة عن نقطة تحول في حياة المنظمة او المؤسسة او الفرد او المجموعة او الدولة نحو الاسوأ او الافضل فهي حالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل للمؤسسة او الفرد او الدولة ، وقد تولد نتائج غير مرغوب فيها (سلمان محمد وهيب حمد الهيازعي ، ٢٠٢٠،ص٣١) .

الازمات السياسية : هي حالة عدم الاستقرار أو اضطراب خطير يؤثر على النظام السياسي لدولة ما او منطقة معينة ، وتتميز الازمات السياسية بعديد من الخصائص ، بما في ذلك ، تهديد استقرار النظام السياسي ، وقد يؤدي إلى تغيرات جذرية في هيكل السلطة او حتى إلى انهيار النظام ، وقد تنشأ الازمات السياسية نتيجة لمجموعة متنوعة من الاسباب منها بفعل

الصراعات على السلطة بين الافراد او الجماعات او الاحزاب السياسية ...الخ ، كما يمكن ان تؤدي إلى المشكلات الاقتصادية ، مثل الركود او التضخم او البطالة ، إلى استياء شعبي واضطرابات سياسية ، وكذلك فان الخلافات الاجتماعية كالتوترات العرقية او الدينية او الطبقية يمكن ان تؤدي إلى صراعات سياسية . كما يمكن ان تؤدي التدخلات الخارجية ، كالحروب او العقوبات الاقتصادية إلى زعزعة استقرار الانظمة السياسية ، وان عدم الرضا عن الحكم ، مثل الفساد او القمع او عدم الكفاءة قد يؤدي إلى احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية ، تنتج الازمات .

تأثر الازمات السياسية تأثيراً مباشراً وعميق على اوضاع السكان ، من خلال عدة جوانب متعددة في حياتهم اذ انها تؤدي اضطراب الاسواق ، وارتفاع الاسعار ، ونقص السلع الاساسية ، مما يزيد من معاناة السكان ، بخاصة الفئات الاكثر ضعفاً ويتسبب عدم الاستقرار السياسي في تراجع الاستثمارات، وإغلاق الشركات، وتسريح العمال، مما يزيد من معدلات البطالة ويؤثر سلبا على دخل الأسر.

كما قد يؤدي التدهور الاقتصادي إلى نقص التمويل المطلوب لتقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مما يزيد من معاناة السكان، و قد تؤدي الأزمات السياسية إلى تفاقم التوترات بين المجموعات المتنوعة في المجتمع، مما يزيد من خطر العنف والصراعات، وغالبا ما يصاحب الأزمات السياسية تدهور في الوضع الأمني، مما يعرض السكان لخطر العنف والجريمة و قد يضطر السكان إلى النزوح من مناطقهم بسبب العنف أو عدم الاستقرار، مما يزيد من معاناتهم ويخلق أزمات إنسانية، وتؤدي الأزمات السياسية إلى زيادة مستويات القلق والتوتر والاكتئاب بين السكان، وقد يؤدي نقص الخدمات الصحية، وتدهور الأوضاع المعيشية، والتوتر

النفسي إلى تدهور الصحة العامة للسكان، و في بعض الحالات، قد تؤدي الأزمات السياسية إلى انتشار الأمراض بسبب نقص الخدمات الصحية وسوء الأوضاع المعيشية.

وقد تشهد الأزمات السياسية انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، وقد تلجأ الحكومات إلى تقييد الحريات، مثل حرية التعبير والتجمع، في محاولة للسيطرة على الأوضاع. من المهم ملاحظة أن تأثيرات الأزمات السياسية تختلف من بلد إلى آخر، وتعتمد على طبيعة الأزمة، وقوة النظام السياسي، ومرونة المجتمع.

ومن اهم نماذج الازمات المعاصرة يشهد الواقع المعاصر عددا من الأزمات السياسية التي تؤثر على استقرار الدول والمجتمعات، ومن أبرز هذه الأزمات، الصراعات الإقليمية مثل الصراع الروسي الأوكراني، اذ يمثل هذا الصراع تصعيدا خطيرا للتوترات بين روسيا وأوكرانيا، وله تداعيات جيوسياسية واقتصادية عالمية، ويتسبب هذا الصراع وتلك الازمة في نزوح ملايين الأشخاص، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية.

ومن الازمات السياسية الاخرى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يستمر منذ عقود، ويتسم بتصاعد العنف وعدم الاستقرار في المنطقة، ويشمل هذا الصراع قضايا معقدة مثل الحدود، واللاجئين، والقدس، والاستيطان. وتشهد عدد من دول الشرق الأوسط صراعات داخلية وخارجية، مثل الصراع في اليمن وسوريا وليبيا، وتتسبب هذه الصراعات في أزمات إنسانية واسعة النطاق، وتؤدي إلى نزوح ملايين الأشخاص (رواء كامل، https://altaakhi.net/2025/03/143059/).

انواع الازمات السياسية (محمد عبدالله عثمان المرعول ،٢٠١٤ ، ص ٢٨-٣١).

١. الازمات الدولية او السياسية :

إذ نجد التعريفات التي تناولت الأزمات الدولية أو السياسية قد ذهبت وتفاوتت في تعريفاتها بدرجة كبيرة من حيث الاتساع والتضييق في تلك التعريفات فنجدها تعرف الأزمات الدولية أو السياسية بأنها ظاهرة سياسية عرفتها العلاقات بين المجتمعات الإنسانية وهي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد وتصل إلى مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول و من ثم تشكل تطورا متقدما من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج في تصاعده حتى يصل في ذروته إلى الاشتباكات العسكرية.

ريموند» يعرف الأزمة الدولية تعريفا واسعا عندما يقول بأنها: مشكلة مزمنة تتضمن بداخلها عدة أزمات مثل مشكلة الشرق الأوسط»، حيث عرفها بأنها خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن نزاع قائم بينها.

كما يعرف «هيرمن» الأزمة الدولية بأنها: «موقف يتسم بخصائص ثلاث هي :

-موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف، إذ يدرك صانع القرار ذلك.

-موقف يدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذه قبل أن يتغير الموقف وقت قصير، وإلا فإن القرار يصير غير ذا جدوى في مواجهة الموقف الجديد.

-موقف مفاجئ، إذ تقع الأحداث المولدة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار».

٢. لأزمات الأمنية: وتعرف الأزمات الأمنية بأنها تهديد أو مصادر خطر تواجه حياة الإنسان

وممتلكاته ومقومات بيئته ونقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، إذا كانت الأطراف المعنية بالأزمة غير مستعدة أو قادرة على احتوائها ودرء أخطارها.

والأزمة بهذا المعنى لها العديد من الصفات يمكن أن نوجزها في الآتي:

- أن يقع الحدث فجأة دون توقع.
- أن يكون توقعها قد تم قبل وقوعها بوقت قصير جداً لا يتسع لاتخاذ الإجراء المناسب للمواجهة.
- أن يتسبب في وقوع خسائر مالية أو مادية أو بشرية أو نفسية.
- أن يتسبب في خلق مشكلات جديدة لا تملك المنشأة الخبرة اللازمة لمواجهتها أو ربما كانت الخبرة قليلة أو غير كافية).

وعموما فالأزمة من ناحية أمنية من شأنها أن تثبت الاضطراب في حياة الأفراد، وشعورهم بقيمتهم الذاتية وبقوتهم وبكيانهم الداخلي وكثيرا ما يلجأ الأفراد فيها إلى التبريرات الخاطئة أو الإنكار، وذلك لعدم القدرة أو الرغبة لمواجهة التجربة العنيفة التي تفقد الإنسان تماسكه الداخلي وتؤدي إلى موته بالمعنى النفسي وليس بالمعنى المادي ، ومن الامثلة للازمات الامنية كالحروب الاهلية ، والانقلابات او الصراعات المسلحة بين الدولة وجماعات المعارضة وكذلك الازمة السورية منذ ٢٠١١م .

٣. الازمات الاجتماعية

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الحوادث المنتظمة ولمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

كما يعرف العماري الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها اختلال نظام القيم والتقاليد إلى درجة تقتضـــي التدخل الســـريع لمواجهته وإعادة التوازن إلى هذا النظام من خلال تطوير هذه القيم و التقاليد حتى تتلائم مع الغير الناجم عن تطور المجتمع، ومن قبيل الأزمات أزمة «التجانس القومي التي تكثر في المجتمعات ذات الجماعات العرقية أو الدينية المختلفة وأزمة العدالة الاجتماعية وأزمة الهوية الحضارية وغيرها .

٤. الازمات الاقتصادية :

والأزمات الاقتصادية عموما تؤدي إلى الأزمات الاجتماعية والسياسية والأزمات النفسية وغيرها من الأزمات. ومن خلال النظرة المتأنية للتعريفات أو المعاني المختلفة للأزمة، تفصـــح في مضمونها عن حقيقة واحدة، تتسم بعدة خصائص أهمها:

أ- أن مصدر الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة ومتسارعة.

ب – أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.

ج – تثير الأزمة الشكوك في تحديد الوضع وفي تحديد البدائل للتعامل معها.

د- تستدعي مواجهة الأزمة الخروج عن الأنماط التنظيمية المألوفة، كما تستوجب درجة عالية من التحكم في الإمكانات والطاقات وحسن توظيفها.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التحدث عن الأزمات الاجتماعية وتحليلها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، إذ أن الأزمات بمختلف مضامينها الاقتصادية أو السياسية، أو الأمنية، أو الدولية، إنما تصـــب في نهاية الأمر على أنها أزمات اجتماعية ربما تؤدي إلى تعميق الوحدة الوطنية، أو الإخلال بها في المجتمع.

٣) العلاقة بين الازمات السياسية والاستراتيجيات الامنية

الاستراتيجيات الأمنية:- (حجازي محمد السعيد ،٢٠٢٠، ص١٠) .

إن الإستراتيجية الأمنية تعتبر مدخلا حتميا يلزم علينا التطرق إليه في سبيل الوصول إلى إرساء المبادئ المحددة لعلم الإستراتيجية في مجاله الأمني، وقد صار من الضروري النهوض وتطوير معالم ذلك الفرع الإستراتيجي بالنظر إلى مجموع التطورات التي صاحبت مفهوم الأمن وتوسع مضامينه الذي أصبح بصورة شاملة.

محاولة منا التعريف بالإستراتيجية الأمنية أمر صعب خصوصا عند الرجوع إلى أبعاد الأمن بمفهومه الواسع الذي أصبح يمس جميع القطاعات ومنه الإستراتيجية الأمنية هي الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن، وتطويع تلك القدرات لتلاءم ظروف الواقع وتحقق الأهداف وفقا للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني أو يعوق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمني.

بداية، تمثل الإستراتيجية الكبرى أعلى مستويات أنواع الإستراتيجية ومنه تعتبر الإستراتيجية الأمنية وغيرها من الإستراتيجيات المتعلقة بموضوع الأمن على المستوى الوطني أداة لتنفيذ الإستراتيجية الكبرى أو الشاملة.

الإستراتيجية المتعلقة بالأمن تشمل أنواع متعددة وإضافية من الوثائق ولها مسميات تختلف من دولة الأخرى على سبيل المثال:

✓ الورقة البيضـــاء كعنوان " للتقرير الحكومي الرســـمي في عدد من البلدان بما فيها بريطانيا، أسـترالياء نيوزلندا، كندا، هذه الورقة تحدد سـياسـة الحكومة في مسـألة معينة إقليمية كالدفاع أو مكافحة الإرهاب.

✓ تشـمل أيضـا اسـتعراض الدفاع الإسـتراتيجي المعروف في الولايات المتحدة الأمريكية باسـم: Q.D.R، ويعد جهودا لربط المصـالح ومسـارات العمل الوطنية لدعم تلك المصـادر العسـكرية المطلوبة (القوات الموظفين البنية التحتية ... إلخ)، لضـــمان أن الأمة تمتلك القدرة العســـكرية لضمان أمنها.

✓ كما يطلق عليها اسـم إسـتراتيجية الأمن القومي أو الوطني التي تسـمح للدولة التعرف على البيئة الأمنية وتشـــمل عناوين أخرى من الوثائق مثل الدفاع الوطني، الدفاع العســـكري، استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

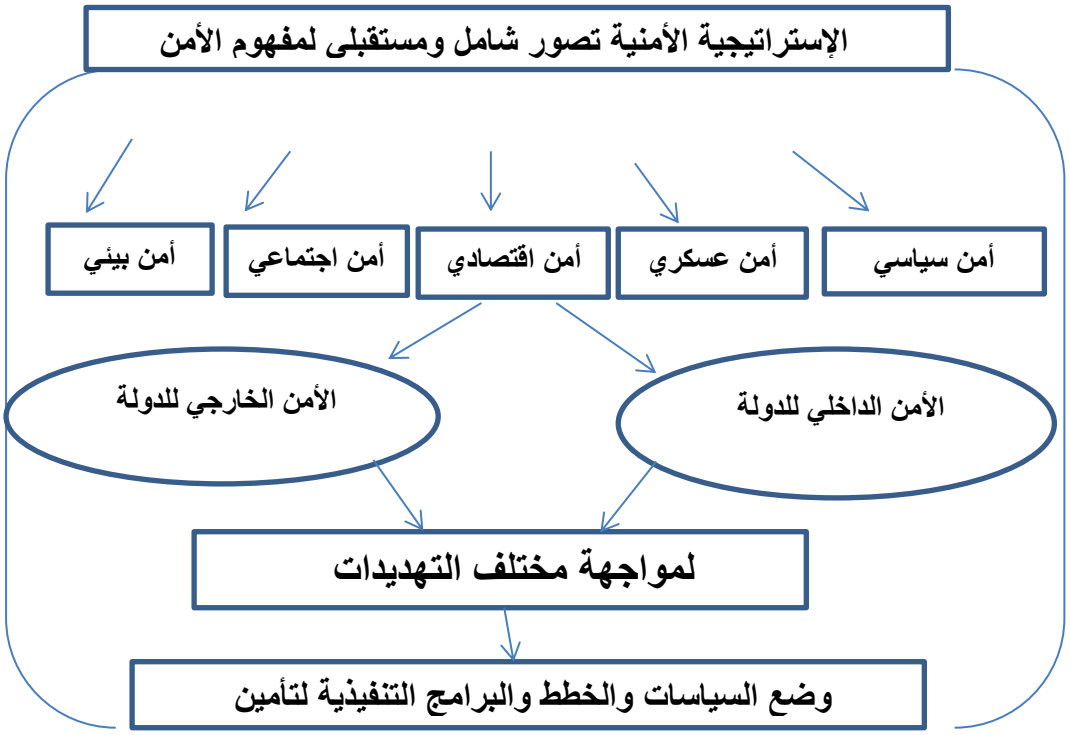

ثانياً:- أنواع الاستراتيجيات الأمنية :-

اولاً:- استراتيجيات الأمن الوقائي. تُعد استراتيجيات الأمن الوقائي من أبرز الأساليب المتقدمة في إدارة الأمن، وتهدف إلى منع وقوع التهديدات أو الأزمات الأمنية قبل حدوثها .تعتمد هذه الاستراتيجيات على جمع المعلومات الاستخبارية، التحليل الاستباقي، استخدام التكنولوجيا الحديثة في المراقبة، والتعاون مع المجتمع المحلي لرصد المؤشرات الأولية للأزمات أو الجرائم. (عبد الرحمن ناصر ،٢٠٢٠) .

تشمل أبرز أدوات الأمن الوقائي .(Al-Rashidi, H. 2019)

تعزيز الرقابة الأمنية على المناطق الحساسة.

1-حملات التوعية المجتمعية للحد من الظواهر الخطيرة.

2-مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي لاكتشاف النوايا العدائية أو التخطيط للعنف.

3-تطوير البنية التحتية للتنبيه المبكر.

وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات فعاليتها في العديد من الدول، إذ ساهمت في تقليل نسبة الجريمة والعنف، كما عززت من الاستقرار العام والقدرة على الصمود الأمني.

ثانياً :- استراتيجيات الأمن التفاعلي (الاستجابة السريعة) :- تُعنى استراتيجيات الأمن التفاعلي بالاستجابة السريعة والفورية للأحداث الأمنية بعد وقوعها، بهدف احتوائها وتقليل آثارها .ويُطلق عليها أيضًا "استراتيجيات إدارة الأزمات الفورية"، وتقوم على (الهلالي كريم ،٢٠٢١).

1-سرعة التحرك الميداني لقوات الأمن.

2-التنسيق الفوري بين الجهات المعنية (شرطة، دفاع مدني، إسعاف).

3-استخدام تقنيات الاتصال المتقدمة لتبادل المعلومات.

4-تفعيل غرف العمليات المشتركة في الأزمات الكبرى.

تتسم هذه الاستراتيجيات بالمرونة والجاهزية، وتعتمد على التدريب المسبق، الجاهزية اللوجستية، وتوافر خطط طوارئ معدّة مسبقًا .وتُعتبر الاستجابة السريعة من أهم العوامل في تقليل الخسائر المادية والبشرية خلال الحوادث أو الهجمات .

(Haddow, G., Bullock, J., & Coppola, D. P. 2017)

ثالثاً :- دور المؤسسات الأمنية والمجتمعية في إدارة الأزمات :-

تتوزع مسؤولية إدارة الأزمات الأمنية بين المؤسسات الرسمية والمجتمعية، إذ يُشكّل التعاون بين الطرفين حجر الزاوية في مواجهة التحديات. تشمل المؤسسات الأمنية: الشرطة، المخابرات، الدفاع المدني، وحدات التدخل السريع (سلمان عادل، 2022) .

أما المؤسسات المجتمعية فتشمل: المنظمات غير الحكومية، العشائر، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، والمواطنين

ويكمن الدور التكاملي(Kapucu, N.2008,p239-262) في :

1-رصد مبكر للأزمات عبر تفاعل المواطنين مع الأجهزة الأمنية.

2-تعزيز الوعي الجماهيري بخطط الطوارئ والتصرف السليم خلال الأزمات.

3-احتواء تداعيات الأزمة من خلال توفير الدعم النفسي والمجتمعي.

4-التخطيط المشترك بين الأمن والمجتمع لتفادي أسباب الأزمات المستقبلية.

هذا التعاون يُعزز من الأمن المجتمعي ويزيد من فعالية استراتيجيات الاستجابة.

ثالثاً :- دراسة مقارنة بين نماذج مختارة من الدول التي واجهت أزمات سياسية

أولًا: مقدمة حول أهمية الدراسة المقارنة :- تمثل الأزمات السياسية تحديًا جوهريًا أمام استقرار الدول، وغالبًا ما تكون مصحوبة باضطرابات أمنية تهدد النسيج الاجتماعي ووحدة الدولة. ومن هنا تبرز أهمية المقارنة بين تجارب الدول في مواجهة هذه الأزمات، بهدف تحليل الاستراتيجيات الأمنية المتبعة، واستخلاص أوجه القوة والقصور، وتحديد مدى قدرتها على تحقيق الأمن الوطني والمجتمعي بشكل متوازن.

وقد تم اختيار ثلاث حالات تمثل أنماطًا مختلفة من الأزمات السياسية، وهي: تونس، مصر، وإسبانيا (إقليم كتالونيا)، لما لكل منها من خصوصية في طبيعة الأزمة وفي طريقة إدارتها.

❖الحالة الأولى – التجربة التونسي (2011–2014) (منصف الهمامي،٢٠١٥، ص ١١٢-١٣٠).

١-خليفة الازمة:

اندلعت الثورة التونسية في ديسمبر ٢٠١٠ نتيجة تراكم عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأدت إلى سقوط النظام الحاكم، ما خلق فراغًا سياسيًا وأمنيًا، وفتح المجال أمام قوى سياسية متعددة للتنافس على السلطة، وسط تصاعد الاحتجاجات وحوادث الاغتيال السياسي .

✓ ٢- الاستراتيجية الأمنية المتبعة (Stepan, A. ,2012,p89-103):-

أ- الأمن الوقائي: زيادة الانتشار الأمني في المناطق الحساسة ومراكز المدن.

ب- التفاعل المجتمعي: إشراك منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، في عمليات التهدئة.

ج- الحوار الوطني: إطلاق مبادرة سياسية شاملة لتجميع القوى المتنازعة حول خارطة طريق انتقالية.

د- الإصلاح المؤسسي: إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لتعزيز المهنية والحياد.

٣- **النتائج:**

✓ إيجابيات: احتواء الأزمة ومنع الانزلاق إلى العنف الواسع، الحفاظ على مؤسسات الدولة، تعزيز الثقة النسبية بين المواطن والأمن.

✓ سلبيات: استمرار هشاشة الوضع الاقتصادي، وتأخر الإصلاحات العميقة في القطاع الأمني.

❖الحالة الثانية – التجربة المصرية بعد (٣٠ يونيو ٢٠١٣) (عبد العال أحمد ،٢٠١٦).

١-خلفية الأزمة

شهدت مصر أزمة سياسية حادة عقب الاحتجاجات الشعبية ضد حكم الرئيس المنتخب، ما أدى إلى تدخل القوات المسلحة وإزاحته من السلطة. تصاعدت حدة الانقسام السياسي، واندلعت مواجهات بين مؤيدين ومعارضين، إضافة إلى موجة من العمليات الإرهابية.

٢- الاستراتيجية الأمنية المتبعة

•الأمن الصارم: انتشار مكثف لقوات الأمن والجيش في جميع المحافظات.

•الإجراءات القانونية الطارئة: فرض حالة الطوارئ في بعض المناطق.

•العمليات الاستباقية: تنفيذ حملات واسعة لاعتقال قيادات المعارضة، وتفكيك الاعتصامات بالقوة.

•الرقابة على الإعلام: ضـــبط المحتوى الإعلامي لتقليل حدة التحريض (Kandil, 2014)

٣- النتائج

•إيجابيات: استعادة السيطرة الأمنية على المدن الرئيسية، تراجع معدلات الهجمات الإرهابية في المراكز الحضرية.

•سلبيات: زيادة الفجوة بين الدولة وبعض الفئات الشعبية، وتراجع مؤشرات الحريات العامة.

❖الحالة الثالثة – التجربة الإســـبانية في أزمة إقليم كتالونيا(2017) (García, J,2018,p45)

١- خلفية الأزمة

أعلنت حكومة إقليم كتالونيا تنظيم استفتاء على الانفصـــال عن إسـبانيا، رغم رفض المحكمة الدستورية. تسبب ذلك في توتر سياسي كبير بين مدريد وبرشلونة، وسط تعبئة جماهيرية واسعة.

٢- الاســـتراتيجية الأمنية المتبعة :- (Guibernau, M. ,2019)

•الانتشـــار الأمني: إرســـال قوات الشـــرطة الوطنية والحرس المدني إلى الإقليم.

•الإجراءات القضائية: إصدار أوامر اعتقال بحق قادة الاستفتاء، وتعليق صلاحيات الحكومة الإقليمية.

الأمن الســـيبراني: حجب المواقع الإلكترونية التي تروج للاســـتفتاء.

•التواصـــل الإعلامي: تكثيف الخطاب الرســـمي حول وحدة الدولة.

٣- النتائج

إيجابيات: الحفاظ على وحدة إســـبانيا، ومنع إجراء اســـتفتاء رســـمي معترف به.

سلبيات: تصاعد الاحتقان الشعبي، وانتقادات حقوقية داخلية ودولية بسبب استخدام القوة.

رابعاً:- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال المقارنة بين التجارب الثلاث (تونس، مصر، إسبانيا) وما أظهرته الدراسة من تحليل لفاعلية الاستراتيجيات الأمنية في مواجهة الأزمات السياسية، يمكن تلخيص النتائج الآتية:

١.تفاوت الاستراتيجيات الأمنية في الفاعلية:

✓ التجربة التونسية أظهرت أن الدمج بين الأمن الوقائي والحوار السياسي أسهم في تعزيز الثقة النسبية ومنع الانزلاق إلى الفوضى.

✓ التجربة المصرية بيّنت أن التركيز على الأمن الصارم والاستجابة السريعة حقق استقرارًا قصير المدى، لكنه أدى إلى فجوة بين الدولة والمجتمع وتراجع الحريات.

✓ التجربة الإسبانية أوضحت أن الإجراءات القانونية والأمنية الصارمة حافظت على وحدة الدولة لكنها خلّفت حالة من الاحتقان المجتمعي.

٢.أهمية التكامل بين البعدين الوطني والمجتمعي: فعالية أي استراتيجية أمنية لا تتحقق بالاعتماد على البعد الوطني (المؤسسات الرسمية) فقط، بل تحتاج إلى إشراك البعد المجتمعي (منظمات المجتمع المدني، الإعلام، المواطنين) بما يعزز الشرعية والقبول الشعبي.

٣.تأثير البيئة السياسية في نجاح الاستراتيجيات الأمنية :كلما توفرت بيئة سياسية مرنة تقوم على الحوار واحترام الحقوق، زادت فاعلية الإجراءات الأمنية. بينما يؤدي غياب الحلول السياسية إلى محدودية الاستراتيجيات الأمنية مهما كانت قوتها.

٤. الدور الحاســـم للتوازن بين الأمن والحقوق:التجارب المقارنة أثبتت أن اعتماد الأمن كخيار أوحد قد يحقق السيطرة السريعة، لكنه يُضعف مناعة المجتمع على المدى الطويل، بينما تساهم السياسات المتوازنة في ترسيخ الاستقرار المستدام.

٥. اختلاف نتائج الأزمات بحسب نمط الإدارة الأمنية:

✓ الاستراتيجية الشاملة (كما في تونس نسبيًا) ← أدت إلى انتقال سياسي أكثر هدوءًا.

✓ الاستراتيجية الصارمة (مصر) ← أنتجت استقرارًا أمنيًا قصير المدى مع تراجع في المؤشرات الديمقراطية.

✓ الاســـتراتيجية القانونية–الأمنية (إســـبانيا) ← حافظت على وحدة الدولة لكنها لم تُنهِ الأزمة جذريًا.

ثانياً: العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل الاستراتيجيات الأمنية

١. مرونة النظام السياسي وقدرته على إدماج قوى المجتمع المختلفة.

٢. تكامل البعدين الوقائي والتفاعلي بدلًا من الاقتصار على أحدهما.

٣. مدى مشاركة المجتمع المدني في عمليات التهدئة والوساطة.

٤. مدى التزام الدولة بالحقوق والحريات الأساسية عند تنفيذ الاستراتيجيات.

٥. جاهزية المؤسسات الأمنية من حيث التدريب، البنية التحتية، والتنسيق الداخلي.

٦. تأثير العوامل الخارجية (تدخلات إقليمية أو دولية) التي قد تزيد من تعقيد الأزمة.

ثالثاً: التوصيات

انطلاقًا من التحليل المقارن، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية لصانعي القرار:

١. تبني استراتيجيات وقائية شاملة تعتمد على الرصد المبكر للأزمات، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المجتمعية.

٢. الموازنة بين الأمن والسياسة عبر دمج الحلول السياسية بالحزم الأمني، بما يضمن الشرعية الشعبية ويعزز الثقة بين المواطن والدولة.

٣. تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني والإعلام من المشاركة في جهود التوعية والوساطة.

٤. تطوير قدرات المؤسسات الأمنية من خلال التدريب المستمر، استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتفعيل غرف عمليات مشتركة لإدارة الأزمات.

٥. ضمان احترام الحقوق الأساسية أثناء تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية لتفادي تفاقم الأزمة أو فقدان الشرعية الداخلية والخارجية.

٦. إعداد خطط استجابة متكاملة تشمل الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، بما يجعل الدولة أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات السياسية.

أولا: المصادر العربية

١- إيدابير أحمد ، (٢٠١٢) ،التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الدراسات الامنية والاستراتيجية ، جامعة الجزائر.

٢- حجازي محمد السعيد ، (٢٠٢٠) ،الاستراتيجية الامنية في الدراسات الدولية : اطار نظري ومفاهيمي ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ،العدد (٧) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين.

٣- رواء كامل ، الازمات السياسية وتأثيرها على الدول والمجتمعات ، الرابط متاح /https://altaakhi.net/2025/03/143059

٤- ريا صاحب عبد و صلاح مهدي هادي الشمري ، _٢٠١٤) ، ديناميكة الامن : المخاطر والتحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠١٠ ، مجلة المعهد ، العدد ١٦ ، بغداد.

٥- سلمان محمد وهيب حمد الهيازعي ، (٢٠٢٠) ،دور المؤسسة العسكرية العراقية في أداء الازمات الداخلية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة ٢٣ ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، وزارة الدفاع .

٦- سلمان، عادل (٢٠٢٢). دور المجتمع المدني في دعم استراتيجيات الأمن الوطني. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٣٤.

٧- عبد الرحمن، ناصر (٢٠٢٠). استراتيجيات الأمن الوقائي وأثرها في منع الجريمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد ٣٦، العدد ٢.

٨- عبد العال، أحمد (٢٠١٦). الأمن القومي المصري في مرحلة ما بعد الثورة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٩- عدنان ياسين مصطفى ، الأمن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سوسيولوجي) ، ط١ ، معهد الابحاث والتنمية الحضارية ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

١٠-محمد عبدالله عثمان المرعول ،(٢٠١٤) ، الازمات مفهومها واســـبابها وآثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ٤.

١١-محمد علي إسماعيل البطة ، الأمن المجتمعي ودلالاته المعاصرة في ظل المواطنة (عصر النبوة أنموذجاً) ، المجلد ٧ ، العدد ٣٢ ، كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات، الاسكندرية

١٢-الهلالي، كريم (٢٠٢١). أثر الاستجابة الأمنية السريعة في إدارة الأزمات. مجلة دراسات الأمن الوطني، العدد ٨.

١٣-الهمامي، منصـــف (٢٠١٥). الأمن والتحول الديمقراطي في تونس. المجلة العربية للعلوم السياسية، (٤٥).

ثانيا: المصادر الاجنبية

1- Al-Rashidi, H. (2019). Preventive Security Strategy in Modern Societies. Journal of Security Studies, Vol. 5, No. 1.

2- Haddow, G., Bullock, J., & Coppola, D. P. (2017). Introduction to Emergency Management. Elsevier.

3- Kapucu, N. (2008). Collaborative emergency management: Better community organizing, better public preparedness and response. Disasters, 32.

4- Stepan, A. (2012). Tunisia's Transition to Democracy. Journal of Democracy, 23(3)

5- Kandil, H. (2014). Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt. Verso Books.

6- García, J. (2018). Spain's Security Approach to the Catalonia Crisis. European Journal of Political Security, 12(2).

Guibernau, M. (2019). Catalonia: A New Independent State in Europe?. Routledge.